

معاهدة إلغاء تجارة الرقيق

لعام ١٨٧٣ وتدابيرها

على سلطنتي نرنجبار ومسقط

د. احمد عبد الواحد الحلفي

فادية جمعة اسماعيل العبادي

المقدمة

يُعرف الرق أو الاسترقاق بأنه الامتلاك الكامل لشخص من قبل آخر. وتقارن هذه العملية بعمر التاريخ نفسه، وعدت الحضارات القديمة الاسترقاق جزءاً ضرورياً في مجتمعاتها ولم يخلُ مجتمع من المجتمعات على الأرض من الاستعباد في أي وقت، وأما أن يكون قد أُستعبد أو أُستعبد. وظهرت بمرور الزمن دولة الرق، وكانت أوائل تلك الدول في حضارات وادي الرافدين، ممالك سومر، وأكد، وبابل، وأشور، وفي وادي النيل في مصر، كما وجدت أيضاً في الصين، والهند، وفارس، وفي قارة أفريقيا. وقد ساهمت أوربا بشكل كبير في دولة الرق، ومارسها اليونان والرومان. وفي العصر الحديث تزعمت أوربا تجارة الرقيق بعد حركة الكشوف الجغرافية. وظلت العبودية قائمة الوجود إلى منتصف القرن التاسع عشر. واستنزفت القارة الأفريقية من الموارد البشرية، وعمل الغرب على استنزاف أجزاء القارة الغربية، في حين عمل العرب والهنود والأفارقة أنفسهم في نقل الرقيق على أجزاء القارة الشرقية، مع فارق الوقت والمعاملة وحجم تلك التجارة، فقد انتعشت تجارة الغرب في الرقيق منذ القرن الخامس عشر وقد كانت تجارة الرقيق آنذاك قد توسعت توسعاً كبيراً واستغل الرجل الأبيض الرجل الأسود في الأعمال الشاقة وقد كان سبباً في التوسع السريع الذي طرأ على مزارع القطن وقصب السكر والتبغ التجارية في القارة الأمريكية، وبفضل عمل الرقيق واستغلالهم بدأت قوة دفع كبيرة لعجلة التطور الرأسمالي الأمريكي، في حين أن تجارة الرقيق في شرق أفريقيا كانت قد نمت منذ أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، وكانت زنجبار محور هذه التجارة، وأزداد حجم تلك التجارة مع استقرار العرب في شرق أفريقيا وزراعة أشجار القرنفل في جزيرتي زنجبار وبمبا (الجزيرة الخضراء) وتزايد الطلب على

الأيدي العاملة. وبعد أن أنتفت حاجة الغرب من الرقيق قادت بريطانيا حملتها ضد تجارة الرقيق متعلقة بأسباب إنسانية من اجل القضاء عليها وتوجهت بأنظارها صوب الخليج العربي وشرق أفريقيا لتحطم الوجود العربي في شرق أفريقيا من جهة، ولتثبت نفوذها في الخليج العربي وربطه بمعاهدات ابتداء منذ عام ١٨٢٠ بعد ضربها لقوة القواسم العربية المتنامية هناك.

Slavery and slavery is defined as full ownership of a person by another. This process is comparable to the age of the same date, ancient civilizations and promised slavery a necessary part of their societies did not prejudice the community of communities on the ground of slavery at any time, and may either be enslaved or enslaved. And emerged over time the state of slavery, and was the first of those states in the civilizations of Mesopotamia, the kingdoms of Sumer, confirmed, and Babylonia, Assyria, and in the Nile Valley in Egypt, also found in China, India, Persia, and in the continent of Africa. Europe has greatly contributed to the state of slavery, and practiced by the Greeks and Romans. In the modern era of the slave trade it spearheaded Europe after statements geographical movement. And it remained slavery List presence to the middle of the ninth century Ashr.ostnztv the African continent of human resources, and the work of the West to drain parts of the western continent, while the work of Arabs, Indians and Africans themselves in the slave transfer over parts of East Africa, with time and treatment, and the size of those trade difference, has rebounded West trade in slaves since the fifteenth century was the slave trade at the time had greatly expanded and took advantage of the white man black man in the hard work has been the cause of the rapid expansion that has occurred on cotton plantations, sugar cane and

commercial tobacco in the Americas, thanks to slave labor and exploitation began force a big push to the wheel of the American capitalist development, while the slave trade in East Africa had grown since the late eighteenth century and the beginning of the nineteenth century, and the Zanzibar focus of this trade, and the volume of that trade with the stability of the Arabs in East Africa and planting clove trees on the islands of Zanzibar and Bemba (Green Island) and the increasing demand for labor. After that no longer need the west of the slave Britain led the campaign against the slave trade, citing humanitarian reasons in order to eliminate them and headed-looking towards the Persian Gulf and East Africa to crash the Arab presence in East Africa on the one hand, and to prove its influence in the Arab Gulf and linked treaties professionals starting since, 1820 after hit for power Arab denominators growing there.

أولاً: زنجبار ونمو تجارة الرقيق في شرق أفريقيا والخليج العربي

أُستعمل الرقيق ولمدد طويلة لنقل العاج الثمين الى أسفل الساحل الشرقي الافريقي^(١)، كما ان عدداً لا يستهان به كان يستخدم في المناطق الأخرى من الساحل اضافة لخدمات أخرى، كحمالين وجراري عربات^(٢). ونشير معظم المصادر التاريخية المتداولة الى أفريقيا الشرقية بوصفها المصدر الرئيس لتجارة الرقيق في الخليج العربي، والى الخليج نفسه، بوصفه المعبر الاساسي الذي تمر منه تلك التجارة الى اسواق المناطق الشرقية من شبه الجزيرة العربية، والعراق، وفارس، والهند^(٣). ولم يستثن من تلك القاعدة سوى الصوماليين الذين كانوا أحراراً، بسبب كونهم مسلمين لا يجوز استرقاقهم^(٤). وقد يكون سبب دخول العرب الى داخل أفريقيا منذ القدم هو من أجل الذهب والعاج، الذي جذب كلاً من التجار العرب والسواحليين من كلوة وسفالة، لكن لم يكن هناك

حافز لأقامة الاتصال المباشر مع داخل القارة الافريقية، حتى نهاية القرن الثامن عشر. الا ان التوسع المفاجئ للتجار مع أفريقيا يرجع الى عدة عوامل منها تزايد الطلب على الرقيق، وليس من طرف العرب فقط وإنما من الاطراف الاوروبية^(٥)، حيث ترجح المصادر ان ظهور وازدهار تلك التجارة في شرق أفريقيا والخليج العربي يعود الى سيطرة العُمانيين على زنجبار، وجزيرة بمبا، في اواخر القرن السابع عشر، حيث تحولت زنجبار تحت حكم اليعاربة ومن بعدهم آل بو سعيد، الى سوق للعبيد واصبحت في ايام سعيد اكبر مركز لتجارة الرقيق في الشرق^(٦)، كما عدت التجارة الاكثر ربحاً^(٧)، وبالرغم من كل ما سبق ذكره فإنه لم يحصل دخول منظم للعرب والسواحليين الى داخل أفريقيا، الا بعد تأسيس السلطنة العربية في زنجبار في منتصف القرن التاسع عشر^(٨)، بعد ان امتد نفوذ البوسعيديون الى داخل أفريقيا واصبحت زنجبار اكبر مستودع للتجارة الافريقية والاسيوية، والمورد الرئيس لتزويد العالم بالقرفة، والعاج، والرقيق^(٩). ووصلت القوافل التجارية الى جهات بعيدة من قلب القارة الافريقية كالبحيرات الاستوائية، وكثيراً ما كان المغامرون يتجاوزون تلك المناطق، فيصلون الى الاجزاء العليا من نهري الكونغو، والنيل وسط الغابات الكثيفة، وفي ظروف مناخية وطبيعية شاقة^(١٠). وتمكن العرب من بسط سيطرتهم الاقتصادية على منطقة البحيرات الاستوائية، وأعتمدوا على القبائل الافريقية في نقل العاج الى الساحل، وكان شيوخ القبائل لاسيما البانتو يبيعون اسراهم، من افراد القبائل التي يغيرون عليها، للتجار العرب على سبيل التبادل التجاري^(١١)، وبذلك لم يحصل العرب على الرقيق من شن الغارات على الافارقة^(١٢). وتزايد الاعتماد على الرقيق بوصفهم أيدي عاملة رخيصة بالعمل في الزراعة والمهن الزخرفية لدى العائلات الغنية او لتشغيلهم كعمال في المنازل، وأدت عُمان دوراً

اساسياً في تجارة الرقيق مع تولي سعيدين سلطان (١٨٠٦-١٨٥٦) (١٣)، حكم عُمان وشرق أفريقيا، وقد استخدم عدد منهم في بيته ،وعين الأذكياء منهم كقباطنة لسفنه^(١٤). وتضاعف الأعتماذ على الرقيق مع انتقال سعيد للاقامة في زنجبار رسمياً عام ١٨٤٠، وكان يستفيد منهم كبار الملاك الزراعيين، بعد أن أصبحت الزراعة الى جانب التجارة من دعائم النظام الأقتصادي في زنجبار، وكانت العادة القائمة هناك التي يستخدمها كبار المزارعين وأصحاب الاقطاعيات^(١٥). وبما ان سعيد، كان تاجراً بارعاً ومن الطراز الاول ، بحسب ما أتفقت عليه معظم المصادر التاريخية، فقد كانت له تجارته الخاصة ، ولم يقتصر دوره على تشجيع التجارة بل كان هو نفسه على رأس تجار البلد ويتحكم بأكبر قسط من تجارته^(١٦). ومن ناحية اخرى ان الامن الذي أقره سعيد أتاح فرصاً جديدة إذ يسر للاروبيين ان يتوغلوا الى داخل القارة من تجار ومبشرين ومستكشفين^(١٧). كما عمل الرقيق ولمدد في الزراعة في مناطق الخليج العربي والجزيرة العربية بشكل عام، ويربط الباحثون بين انتشار زراعة القرنفل في الاقسام الافريقية التابعة للحكم العربي وبين نمو تجارة الرقيق في المنطقة مقارنة مع غرب اوربا وشمال امريكا حين نمت تجارة الرقيق^(١٨). حيث برزت الحاجة الملحة الى الأيدي العاملة في اواخر عقد العشرينات وبداية عقد الثلاثينات من القرن التاسع عشر بعد ان شهدت مناطق شرق أفريقيا في زنجبار ، وبمبا ، ازدهاراً اقتصادياً واضحاً، وذلك للحاجة الملحة اليها في انتاج المحاصيل الزراعية وخاصة زراعة محصول القرنفل^(١٩)، الذي يعد من اهم أعمال سعيد الأدارية في زنجبار وشرق أفريقيا، وذات فائدة عظمية ودائمة لاقتصادها^(٢٠)، ولقد شجعت رغبة سعيد بالزراعة المقترنة بالتربة الخصبة لزنجبار ،على البحث عن منتجات يمكن أن يستفيد منها أهل زنجبار، ويوجد

طلب عليها في الأسواق العالمية ووجد سعيد ضالته في منتج توابل القرنفل ، حيث كانت اشجار قرنفل زنجبار ذات جودة عالية ^(٢١)، مقارنة بذلك الذي ينتج في دول أخرى بسبب مناخها وتربتها ^(٢٢)، وأتخذ من مزارعه الخاصة مكاناً لزراعة هذا المحصول، وأصدر تعليماته الى المزارعين كافة في زنجبار، وبمبا يلزمهم فيها بزراعة القرنفل أكثر من أي محصول آخر ^(٢٣) ، وبعد أن ادخل زراعته في زنجبار عام ١٨١٨ ^(٢٤)، ووصل عددها الى ثلاثة ملايين ونصف المليون شجرة، وكان زراعته من أسباب رخاء زنجبار وأزدهاها الأقتصادي ،وبذلك وضع سعيد حجر الأساس للزراعة الأساسية في زنجبار التي أدت الى رخاء هائل ^(٢٥). وقد أدى تشجيع سعيد على زراعة القرنفل ومحاصيل زراعية اخرى ^(٢٦)، بزيادة طلبه على الأيدي العاملة الرخيصة على حد سواء، للعمل في مزارع القرنفل في الجزيرتين ، ولنقل السلع التجارية الى داخل القارة الافريقية، وحمل العاج الذي يتم الحصول عليه في مقابل تلك السلع ^(٢٧). وقد شكلت تجارة الرقيق في شرق أفريقيا جزءاً كبيراً من واردات الدولة، وكان النحاسون يدفعون لـ سعيد ضرائب عن كل عبد يأخذونه من داخل أفريقيا ويمرون به من الموانئ الساحلية التي يسيطر عليها ^(٢٨)، وانتشر وكلاؤه في داخل البر الافريقي حتى اواسط أفريقيا ^(٢٩)، وزادت اعداد الرقيق العاملة في زراعة القرنفل عن ستة الاف عبد، عمل بعض منهم في مزارع سعيد الخاصة ^(٣٠)، حيث امتلك سعيد (٤٥) مزرعة قرنفل يقوم بزراعتها ما بين اجراء وعبيد ^(٣١). وازداد اختراق العرب للنشاط التجاري في داخل أفريقيا خصوصاً في السنوات اللاحقة من عام ١٨٤٠ ^(٣٢)، وتزامن تدفق العرب الى داخل أفريقيا، مع تزايد طلب السوق التجاري على العبيد ^(٣٣). وبالتالي فقد برزت جزيرة زنجبار كأحد أهم المراكز التجارية في عموم القارة وتوضحت في تلك المدة سياسة بريطانيا ازاء تجارة

الرقيق في أفريقيا الشرقية وقامت بدور اساسي ضد تجارة الرقيق طيلة القرن التاسع عشر. وتطلب الامر الالتفات الى الواقع المحلي، فقد كان ذلك النشاط المتعلق بالرقيق، علاقة اجتماعية خاصة تميز بها التجار (بائعو الرقيق)، الذين دأبوا منذ وقت سحيق على مزاوله هذه التجارة، وكانت من أهم المصادر الرئيسية للدخل في أفريقيا الشرقية^(٣٤).

وكان من نتائج العلاقة القوية بين سعيد والحكومة البريطانية، وأعمداه عليها في درء الأخطار الداخلية والخارجية المحدقة به فإنها نجحت في إقناعه بتوقيع معاهدة لالغاء تجارة الرقيق في السنوات ١٨٢٢ و ١٨٣٩ و ١٨٤٥، وبعد وفاة سعيد سعت بريطانيا في توقيع اتفاقيات مع خلفائه لتحريم تلك التجارة، وكانت محاربة تلك التجارة احدى الوسائل للتدخل في شؤون السلطنة العربية لفرص نفوذها وسيطرتها وحماية مصالحها السياسية والاقتصادية^(٣٥).

ثانياً: معاهدة إلغاء تجارة الرقيق لعام ١٨٧٣، وتداعياتها على سلطنتي

زنجبار ومسقط

بلغت ممتلكات السيد سعيد في السنوات الاخيرة من حكمه أقصى إتساع لها^(٣٦)، وأمتدت في إقليم عُمان من رأس مسندم الى صحار، وشملت بعض الأراضي الشرقية من الخليج العربي، اما الممتلكات الافريقية، فقد ضمت كل الساحل الشرقي الأفريقي، من رأسي جاردفوي شمالاً الى رأس دلجادوا جنوباً، فضلاً عن عدة مقاطعات كانت خاضعة للسلطنة العربية، كمقديشو، ولامو، وبياتا^(٣٧). وقد كان من الصعب على سعيد الاحتفاظ بالسلطنة بشقيها الأفريقي والآسيوي، في غمار القرن التاسع عشر الذي شهد تفوق القوة الأوروبية العسكرية والصناعية، وشهد الرتل الطويل من المستكشفين، والتجار الاوربيين، الذين وصلوا الى حقيقة أن شرق أفريقيا صالح للأستغلال، وانها قارة جديدة

بالامتلاك والسيطرة^(٣٨). وخلال سفر سعيد من مسقط الى زنجبار توفي في ٣٠ تشرين الاول ١٨٥٦^(٣٩)، وقادت وفاته الى نتائج خطيرة ليس في تاريخ عُمان وحسب بل وفي تاريخ شرق أفريقيا ايضاً، حيث أن سعيد لم يحدد وريثاً له^(٤٠). فأصبح السيد ثويني حاكماً لمسقط والسيد ماجد حاكماً لزنجبار^(٤١). إلا أن السيد ثويني نازع أخاه ماجد في حكم القسم الافريقي، الذي كانت موارده تبلغ ضعف موارد القسم الاسيوي من السلطنة، وطالب بتوحيد السلطنة بشقيها الاسيوي والافريقي تحت حكمه، وكادت الامور ان تصل الى صراع بين الاخوين فتوصلت بريطانيا الى فض الصراع المحتمل وتوصلت الى تحكيم يرضي الطرفين. ووضعت تحكيماً سمي بتحكيم كاننج نسبة الى اللورد (كاننج) canning الحاكم العام للهند^(٤٢). الذي أُصدر في الثاني من نيسان ١٨٦١، وقبله ثويني في ١٥ أيار، وقبله ماجد في ٢٥ من تموز من العام نفسه^(٤٣). ونص على تعيين ماجد حاكماً على زنجبار والممتلكات الافريقية، وثويني حاكماً لعُمان، على أن يدفع حاكم زنجبار مبلغاً سنوياً الى مسقط قدره (٤٠) الف ريال. وقد اوضح كاننج بأن المبلغ الذي يدفعه حاكم زنجبار الى حاكم مسقط، لايعني أي تبعية من جانب زنجبار لمسقط وانما قصد به تحقيق المساواة بين الميراثين، حيث أُعدت اراضي زنجبار اكثر غنى من اراضي مسقط. بالاضافة الى عدم تدخل حكام مسقط وقبائل عُمان في زنجبار^(٤٤)، وقد أُطلق لقب سلطان على كلا الأخوين، بعد أن كان يقتصر على حاكم واحد منذ عام ١٧٩٣^(٤٥). وبعد وفاة السلطان ماجد حاكم زنجبار ورث أخاه برغش بن سعيد (١٨٧٠-١٨٨٨)^(٤٦). إمبراطورية واسعة، أمتدت من مقاديشو في الصومال الى موزمبيق البرتغالية (أي قرابة ٢٠٠٠ كم)، كما أن السلطان أدعى السيادة على مساحة واسعة في داخل أفريقيا امتدت الى ينابيع

النيل والكونغو^(٤٧). وقد أسرع انكلترا بإبلاغ قنصلها في زنجبار بالضغط على السيد برغش، السلطان الجديد، لكي يوافق على عدم سفر الرقيق الا من ميناء واحد على ساحل أفريقيا الشرقي، هو دار السلام، وأن يسافر الرقيق بعد ذلك الى زنجبار ثم لا يرسلوا لا الى بمبا وممباسا، وأن يُحدد عدد الرقيق حسب حاجيات الاهالي، ويقلل عددهم بالتدريج الى أن تختفي هذه التجارة، وألا تقوم أي سفينة بالسفر وهي تحمل الرقيق إلا بتصريح خاص من السلطان يصلح لرحلة واحدة، وأن يقفل سوق بيع الرقيق في زنجبار. لكن برغش رفض هذه الطلبات، فاستعدت الحكومة البريطانية للقيام بإجراءات ضده، ولم ترغب في القيام بها دون حصول موافقة البرلمان حتى لاتخذل في منتصف الطريق في أثناء تطبيقها لسياستها في شرق أفريقيا^(٤٨)، وقد عين البرلمان لجنة مختارة للقيام بمهمتها هناك^(٤٩). كما ان النزعة الأنسانية في بريطانيا المنادية بالغاء تجارة الرقيق، أصبحت غير مقتنعة تمام الأفتناع بالنتائج الهزيلة التي تمخضت عنها الاتفاقيات السابقة، وأصبح معروفاً انه كان يتم في كل سنة تهريب أعداد ضخمة من الرقيق من الساحل الشرقي الى شبه الجزيرة العربية والخليج الفارسي، رغم يقظة الاسطول البريطاني القائم بتنفيذ الاتفاقيات السابقة^(٥٠).

وأنقلت المناقشات بشأن تجارة الرقيق الى مجلس العموم البريطاني، على أثر الحملة التي اثارها السيد (بارتل فرير) Bartle Frere الحاكم السابق لحكومة الهند ضد تجارة الرقيق في زنجبار، معتمداً في حملته تلك على التقارير التي بعث بها الرحالة البريطاني ليفنجستون الى الجمعية الملكية الجغرافية، والجمعيات الداخلية من شرق أفريقيا، والتي وصف ليفنجستون بها جزيرة زنجبار، بأنها على الرغم من رائحة القرنفل الزكية التي تفوح منها، أصبحت بحكم اسواق الرقيق مكاناً ذا رائحة عفنة، حتى انه اطلق عليها اسم

(stinky bar) . وعلى أثر النقاشات المحتممة في مجلس العموم البريطاني، شكلت لجنة الهدف منها وضع حد نهائي للقضاء على تجارة الرقيق، وقد انتهت تلك اللجنة في تقريرها الذي قدمته لمجلس العموم البريطاني ١٨٧١، التي كانت برئاسة السير (رسل جورناي) Gounay، الى ضرورة إرسال بعثة خاصة الى كل من مسقط وزنجبار للتفاوض مع برغش سلطان زنجبار، والسيد تركي بن سعيد، حاكم مسقط (١٨٧١ - ١٨٨٨)^(٥١)، بشأن عقد معاهدة للإلغاء الكلي لتجارة الرقيق^(٥٢). وزيادة السفن المخصصة للمراقبة والتفتيش وتزويدها بالمترجمين^(٥٣). وانيطت هذه المهمة بلجنة خاصة بقيادة فريير^(٥٤). وبمساعدة المستر (بادجر) Badger، المستشرق المتخصص في تاريخ عُمان، وتوجب على فريير أن يعقد معاهدة مع كل من سلطان زنجبار، وسلطان مسقط لالغاء تجارة الرقيق، وقد توقفت البعثة في روما وهي في طريقها الى زنجبار واقنع فريير البابا بالتعاون مع بريطانيا في سياسة الالغاء رغم ان الكنيسة الكاثوليكية لم تكن متحمسة لهذا الامر مثل الكنيسة البروتستنتية، وارسل البابا تعليماته الى البعثات التبشيرية في أفريقيا لمساعدة فريير في مهمته^(٥٥). وكذلك توقفت اللجنة في كل من باريس والقاهرة^(٥٦).

وصلت اللجنة في كانون الثاني ١٨٧٣ الى زنجبار وقد أستقبلت بحفاوة ومودة من قبل برغش^(٥٧). وبدأت المباحثات التمهيدية مع برغش وبادجر، الذي كان على علاقات ودية مع سلطان زنجبار، وشرح بادجر هدف البعثة، وأطلعته على نص عربي للمعاهدة التي يرغبون في عقدها معه^(٥٨). ففهم السلطان من هذه المطالبة أن الغرض هو وقف هذه التجارة كلياً، ولم يملك السلطان إلا عرض الأمر على المشايخ في أكثر من إجتماع عقد لهذا الغرض، فكان أن رفض المشايخ القيام بتلك الأعمال، وحين رفع برغش اجابة المشايخ على

الطلبات البريطانية، عبر عن رغبته في الاستجابة لمطالب الحكومة البريطانية، وطلب اعفائه من هذا المأزق الحرج الناتج عن إختيار واحد من اثنين، إما إغضاب الحكومة البريطانية أو إنهاء مصير البلاد^(٥٩).

وجد برغش نفسه في موقف لا يحسد عليه وكان يواجه ضغطاً شديداً من رعاياه العرب الذين كانوا يخشون وقف الرقيق الذي تعتمد عليه مزارعهم، وزاد في الوقت نفسه ضغط فريير، وكان جواب برغش بأن حالة زنجبار سيئة خصوصاً بعد الأعصار الشديد، الذي هب على الجزيرة في آب عام ١٨٧٢، وأحدث دماراً شديداً، وذكر له أنه إذا الغيت تجارة الرقيق، فإنه لن يستطيع دفع المعونة السنوية لمسقط، وأن موارده ستصاب بنقص شديد نتيجة فقدانه الرسوم التي يفرضها على تجارة الرقيق، وأن الغاء تلك التجارة سيؤثر سلباً في المزارع التي سوف تخلو من الأيدي العاملة من الرقيق، وسوف يكون ذلك خراباً نهائياً لزنجبار، وسوف تدمر مزارع القرنفل، وتبدد الحاصلات، وتمتلى الجزيرة بالالاف من العاطلين الذين سوف يعملون في النهب والسلب^(٦٠). وذكر برغش أيضاً، بأن ثورة في زنجبار لابد من أن تحدث اذا الغيت تجارة الرقيق، كما ادعى أن الرق تؤيده الشريعة الإسلامية^(٦١). إلا أن الأنكليز تعهدوا مقابل إلغاء تلك التجارة بأنهم سيضمنون سلامته، وسلامة عرشه، من أي اضطراب يحدث نتيجة لتنفيذ هذه الاتفاقية، وأن الفرنسيين، والبرتغاليين، والألمان، والأمريكيين يساندون هذه البعثة وأهدافها^(٦٢). كما أن فريير حاول إقناع برغش بأمرين، الاول، إعفاؤه من دفع المعونة السنوية لمسقط، وإستعداد بريطانيا لتحمل هذا المبلغ من ميزانيتها، والثاني إمكانية زيادة الضرائب على العاج والصبغ^(٦٣). لكن برغش لم يهتم بهذه المقترحات البريطانية^(٦٤)، فلم يكن من البعثة الا الإلحاح والتهديد باستخدام القوة، لكن انكلترا كانت تعرف في الوقت نفسه أن

مثل هذا التهديد قد ينتهي بان يلجأ السلطان الى فرنسا، التي كانت تهدف الى وقف النفوذ البريطاني في شرق أفريقيا^(٦٥). إلا أن البعثة لم تنجح على الرغم من محاولاتها الكثيرة في إقناع برغش بتغيير موقفه، الذي تَدَّعم بمساندة القنصل الفرنسي، الذي أكد له بأنه يمكن الأعتداع على فرنسا في حمايته إذا ما شعر بأن هناك تهديداً لاستقلاله، عملاً بالتصريح البريطاني الفرنسي السابق، وفي شباط تسلّم فريير الرد النهائي من برغش، الذي تضمن رفضاً قاطعاً لمشروع المعاهدة^(٦٦).

بعد ثلاثة أشهر غادرت اللجنة الى بريطانيا^(٦٧). ولم تكن الحكومة البريطانية لتؤجل الموضوع، فأنها وفي حال أن قدم فريير تقريره، فقد أستبدلت طرق الحل السلمي بطرق القوة وعن طريق (السير جون كيرك) john kirk^(٦٨)، الوكيل البريطاني في زنجبار الذي جاءه الأمر بإبلاغ برغش، أنه مالم يوافق على الإبطال التام فأن زنجبار نفسها سوف تحاصر من قبل البحرية البريطانية^(٦٩). وبادر برغش بإجراء مشاورات عاجلة مع ممثلي الحكومات الفرنسية والألمانية والأمريكية، الذين نصحوه بالأذعان للمطالب البريطانية^(٧٠). وازاء تهديدات بريطانيا بأستخدام القوة ضد بلاده، وعدم استجابة ممثلي الحكومات الأوربية في زنجبار لمساندة برغش^(٧١). اضطر برغش الى التوقيع على المعاهدة المقترحة في الخامس من حزيران عام ١٨٧٣، ولم يحصل سوى على ترضية بسيطة بخصوص الرقيق الذين يعملون على مراكبه وجواز اعادتهم في حال هروبهم الى شرق أفريقيا^(٧٢). ووقعت المعاهدة من قبل مندوب برغش، ناصر بن سعيد، وجون كيرك^(٧٣)، مندوباً عن الحكومة البريطانية وأستملت بنود المعاهدة على يأتي:.

اولاً: يمنع تصدير الرقيق من هذا التاريخ وصاعداً منعاً باتاً، من الساحل

الافريقي الشرقي، سواء أكان المقصود بهذا التصدير نقلهم من جهة الى أخرى من املاك السلطان، أو حملهم الى أي أراضٍ أجنبية.

ثانياً: يقوم السلطان فوراً بأغلاق جميع اسواق الرقيق الموجودة في ممتلكاته، وأن يبذل جهوده في حماية الرقيق المعتوقين، ويعاقب كل من يتعرض لهم او استرقاق المحررين منهم، عقاباً شديداً^(٧٤).

ثالثاً: محاكمة كل من يقوم بذلك أمام الضباط البريطانيين البحريين، أو غيرهم من الوكلاء البريطانيين.

رابعاً: تتعهد الحكومة البريطانية بمنع رعاياها من الهنود المقيمين في شرق أفريقيا من التعامل بتجارة الرقيق.

خامساً: تعهد السيد برغش، باتخاذ الوسائل الرادعة لإبطال تلك التجارة من جميع بلاده، وكل مركب يجلب رقيقاً من سواحل شرق أفريقيا، أو يحملهم من زنجبار وتوابعها، يتم مصادرته ومعاقبة ربايته^(٧٥).

وكان القنصل البريطاني في زنجبار، قد أخبر برغش بأن مسألة دفع الأمانة السنوية لسلطان مسقط، قد فات وأنها بسبب طول عناده^(٧٦). ونفذ برغش شروط الاتفاقية الجديدة، ولم تنقض ساعات قلائل على توقيعها، حتى بعث الرسل لأغلاق سوق الرقيق القائم في وسط المدينة، وبعث التعليمات الى عماله يأمرهم بتطبيق القرارات الجديدة، في شتى المدن الواقعة على الساحل الشرقي^(٧٧)، وأصدر قراراً يذكر فيه أنه منع نقل الرقيق بالبحر من جميع موانئه، وأنه قد أقفل الأسواق لبيعهم في كل أراضيه، وأن كل من يعمل على خرق أوامره سيعرض نفسه لأشد عقوبة^(٧٨). وأعلن برغش ايضاً، قبل سفره الى لندن^(٧٩)، أن جميع عبيده سيصبحون احراراً بعد موته، وعند عودته من سفره، أعلن تحريره لجميع العبيد العاملين في أراضيه الزراعية، ورغم حصولهم على

حريتهم لم يخرجوا عن خدمته. وهكذا نجحت بريطانيا في الوصول الى هدفها دون أن تعلن الحصار أو تتخذ الوسائل الحربية، ويرجع ذلك الى قوتها البحرية في المحيط الهندي وضعف العرب أمامها، ووضع خطة تمنع السلطان من "تدويل" المسألة بإدخال دولة أوربية أخرى فيها^(٨٠).

وعلى أثر فشل مهمة بعثة فريير في جولتها الاولى في زنجبار اتجهت البعثة الى مسقط في نيسان ١٨٧٣، وفي الوقت الذي واجه فريير تلك المصاعب مع برغش سلطان زنجبار، فإن مهمته كانت أكثر سهولة مع سلطان مسقط السيد تركي، فقد وافق الاخير على مقترحات فريير ووقع معه معاهدة طبقاً لشروط الحكومة البريطانية، ومنحه فريير باسم حكومته مبلغاً يعادل قيمة اعانة سنوية كاملة من المتأخرات المستحقة له^(٨١). والتي تعادل نحو عامين وربع عام طالب بها تركي وهي المدة منذ شباط ١٨٧١ وحتى أيار ١٨٧٣^(٨٢).

وقع تركي على المعاهدة في ١٤ نيسان ١٨٧٣، واعادت هذه المعاهدة التأكيد على النص الخاص بحظر تجارة الرقيق الواردة في معاهدة ١٨٤٥^(٨٣)، والذي كان نصه "أعتبر كل الاشخاص الذين يدخلون ممتلكاته أحراراً"^(٨٤). وتضمنت المعاهدة ما يأتي:

اولاً: توقف أستيراد الرقيق تماماً من الخارج الى اراضي السلطنة، وأن السفن الحاملة للرقيق عرضة للمصادرة من قبل الضباط البريطانيين والمحاكم البريطانية.

ثانياً: إغلاق جميع الأسواق العامة التي تستعمل لبيع الرقيق في مسقط.

ثالثاً: تعهد السلطان بحماية الرقيق المحررين بكل ما أوتي من سلطة، ومعاينة كل من يحاول إخضاعهم للرق من جديد.

رابعاً: تعهد الحكومة البريطانية بمنع جميع رعاياها الهنود المقيمين في شرق أفريقيا من إقتناء او شراء رقيق جديد^(٨٥).

بدأ تركي بنشر إعلان تضمن منع الأتجار بالرقيق وغلقت الأسواق الخاصة بهم وقد نتج عن هذه السياسة إستياء عام بسبب السلطات القضائية التي منحت للوكيل السياسي في مسقط بهذا الخصوص. وقد تضاعف نفوذ تركي القبلي في عُمان وذلك لأنه عمل على ربط سياسة عُمان ببريطانيا أكثر من كونها معاهدة لمنع تجارة الرقيق^(٨٦).

ونتيجة لما ترتب على تلك المعاهدة من إنتقاص ملحوظ في الموارد المالية لزنجبار، كان على الحكومة البريطانية الالتزام بدفع المعونة السنوية لمسقط وإعفاء سلطنة زنجبار من دفعها، وخاصة بعد إستجابة تركي لتوقيع معاهدة الإلغاء لتجارة الرقيق، أكد بارتل فريير بأن المعونة السنوية سوف تدفع له بأنظام وبأثر رجعي بداية من تقلده الحكم^(٨٧).

ولما كان شيوخ الساحل المتصالح، وحاكم البحرين قد سبق أن وقعوا على إتفاقيات مماثلة بشأن تجارة الرقيق فقد أنتهت هنا مهمة فريير^(٨٨). وأعطى كل من شيخي الشارقة وأبو ظبي تأكيدات للتمسك بالاتفاقيات القائمة المختصة بتجارة الرقيق^(٨٩).

وبعد إبرام معاهدات ١٨٧٣، دخلت الحملة البريطانية على تجارة الرقيق الافريقية مرحلة نهائية، وإعتباراً من ذلك التاريخ كثفت الحراسة البحرية في المياه الافريقية، وكلفت سفينة الحراسة الملكية (لندن) بالبقاء في ميناء زنجبار، وتطلب الامر عشرين عاماً أخرى من الرقابة المتشددة قبل أن يتخلى تجار الرقيق العرب عن محاولات الحصول على الرقيق من مناطق الساحل الافريقي^(٩٠). ولم تكذب بريطانيا تنتهي من هذه المعاهدات، حتى تنبتهت على

ميدان آخر للتدخل، فقد لاحظ ليفنجستون وغيره من الرحالة الإنكليز، أهمية تجارة الرقيق داخل القارة، وأنه لا بد من إتخاذ إجراءات في هذا الميدان ليكمل أعمال الاسطول في البحر^(٩١). وقد قام الكثير من النخاسين، لاسيما في النواحي المجاورة لكلوة، بالتهرب من تنفيذ شروط إتفاقية ١٨٧٣، وجرت العادة على أن يحتشد قرب هذه المدينة جموع كثيفة من العبيد ويساقون عبر المنطقة الساحلية، ويباعون في مجموعات في جميع المدن الممتدة على طول الطريق^(٩٢)، وبذلك يتجنب التجار دوريات البحرية البريطانية^(٩٣)، وللتحقيق في الأمر أرسلت الحكومة البريطانية الى أفريقيا بعثات جديدة، وخرجت هذه البعثات بنتيجة مفادها أن معاهدة ١٨٧٣ قد أدت الى تحول طرق التجارة من البحر نحو داخل القارة، وترتب على ذلك زيادة معاناة الرقيق، بسبب طول الطرق البرية الطويلة من كلوة حتى الصومال، وقدر القنصل الأنكليزي في ممباسا عدد الرقيق الذين ينقلون عبر الطريق البري في عام ١٨٧٦ بحوالي (١٨) ألفاً سنوياً^(٩٤). وأخذ جون كيرك يلح على برغش لاصدار منشورين، يحرم الأول نقل الرقيق براً من أي مكان الى آخر داخل ممتلكاته، وحرّم الثاني، اقتراب قوافل الرقيق من المناطق الداخلية الى الساحل^(٩٥). وبمقتضى معاهدة ١٨٧٣ والمنشورين الصادرين في نيسان ١٨٧٦، اصبحت تجارة الرقيق محرمة تحريماً مطلقاً في زنجبار وتوابعها في الشرق الافريقي^(٩٦). وكان لهذين المرسومين مفعول مباشر، ففي كلوة، حيث كانت أعظم مدينة في إحتواء موانئ الرقيق، أعد السكان جيشاً بلغ تعداده (٣) الاف رجل، ليمنعوا تنفيذ المرسوم^(٩٧)، ولحسن حظ كيرك وصل في سفينة بريطانية في الوقت المناسب ليرد التمرد^(٩٨). وعلى الرغم من إصدار المرسومين السابقين، إلا أن جون كيرك كان لا يزال غير مقتنع بإطاعة وتنفيذ المرسومين إلا إذا توافرت لدى برغش قوات

مسلحة مناسبة تعمل في البر عمل الحراسة الذي تقوم به الفصيلة البحرية على طول الساحل، ومن ثم رأى وجوب تكوين جيش صغير^(٩٩). وقد كونت بالفعل قوة عسكرية منظمة مؤلفة من (٥٠٠) جندي تحت إشراف وتنظيم الضباط البريطانيين لمواجهة الاضطرابات التي أعقبت معاهدة ١٨٧٣، وأصبحت تلك القوة أداة لتنفيذ السياسة البريطانية في زنجبار، وأصبحت خطراً على السلطان نفسه^(١٠٠)، مادامت لاتخضع لأوامر السلطان^(١٠١).

كان لهذه الاجراءات ان أدت بالسلطان الى أن يعتمد اعتماداً كبيراً على تأييد الأنكليز، ومن الناحية الاقتصادية زادت أهمية الساحل بالنسبة للتجارة الأوربية، لأن التجار السواحلية اضطروا الى إستتباب مواد أخرى للتجارة، ولاسيما المطاط الذي تزايد تزايداً مطرداً وأصبحت أهميته تعادل العاج والصبغ في تجارة شرق أفريقيا، بينما ضعفت صلات زنجبار ببلاد العرب والعالم الاسلامي عموماً، لأن هذه البلدان لم تكن بحاجة الى تلك المواد الخام مثل دول أوروبا الصناعية^(١٠٢). كما ضمنت بريطانيا لنفسها نفوذاً متوقفاً في زنجبار، وتحكمت فيه سياسياً واقتصادياً عن طريق مكافحة تجارة الرقيق، ورسمت لنفسها استراتيجية استعمارية واضحة المعالم، وعلى الرغم من ارغام بريطانيا برغش على تحريم تجارة الرقيق في زنجبار، فإن العرب والسواحلية، ظلوا يمارسون هذه التجارة سراً، متجاهلين منشورات السلطان، وعمدوا للقيام بثورات ضد السلطان نفسه لموقفه المتخاذل من السلطات البريطانية وإنسياقه وراء جون كيرك الذي أصبح المتحكم في شؤون السلطنة، ولم يهتم السيد برغش بثورات رعاياه، وأستعان عليهم بقوة الأسطول البريطاني، وقدمت بريطانيا المساعدات لبرغش لإضعاف قوة العرب والسواحلية، وكسر شوكتهم، لإضعاف القوى الوحيدة الواقفة أمامهم في طريق التغلغل البريطاني في شرق أفريقيا^(١٠٣). وفي

أثناء العشر سنوات التي تلت بعثة فريير الى زنجبار ومسقط ظهر أن تجارة الرقيق من أفريقيا الى الخليج قد توقفت عملياً، كما ان السلطات البريطانية في الخليج أصدرت نشرات محذرة الرعايا البريطانيين هناك من العقوبات التي يتعرضون لها إذا عملوا في هذه التجارة، وقد أصدرت تلك النشرات دورياً في السنين التي تلت عام ١٨٧٣ (١٠٤).

ثالثاً:- ازدهار تجارة الرقيق في مدينة صور العمانية ومسألة الاعلام الفرنسية:-

دفع تصميم البريطانيين على القضاء على تجارة الرقيق في مسقط ومشیخات الخليج العربي، بتجار الرقيق إلى صور (١٠٥)، البعيدة عن مراقبة السفن البريطانية، التي لم تكن في يوم من الأيام تأبه لسيطرة أحد. حتى لسيطرة سعيد التي كان يمارسها عليها من زنجبار البعيدة، ومن صور كان الرقيق ينقلون براً الى داخل الجزيرة العربية وصولاً الى مشیخات ساحل عُمان (١٠٦). وأصبحت صور السوق الرئيسية لتجارة العبيد (١٠٧)، وأكسبت من وراء ذلك شهرة سيئة لا تختلف عن الشهرة التي أكتسبتها مسقط في تلك الحقبة كسوق رئيسة لتجارة الأسلحة (١٠٨). وكانت السفن العمانية خصوصاً القادمة من صور تبحر حاملة الاسلحة والرقيق ورافعة الاعلام الفرنسية (١٠٩). ولم تكن مسألة الاعلام الفرنسية، مسألة جديدة او حديثة العهد إنما يرجع استخدام السفن العمانية للأعلام الفرنسية الى عام ١٨٦٠، بعد أن أخذت السلطات الفرنسية في عدن ومدغشقر، تمنح الاعلام والوثائق الفرنسية الى السفن التجارية التي تعود الى سكان صور وبعض المناطق القريبة الواقعة ضمن ممتلكات ثويني. وأسندت فرنسا في ممارسة هذا الحق الى الاتفاقيات التجارية التي وقعها سعيد مع بريطانيا عام ١٨٣٩ وفرنسا عام ١٨٤٤ (١١٠)، ومستثنين الى المادة الرابعة منها، التي تمنح

الرعايا العُمانيين العاملين في خدمة الفرنسيين الأمتيازات نفسها التي يتمتع بها الفرنسيون العاملون في السلطنة، وحصل القناصل الفرنسيون على سلطة قضائية على رعايا السلطنة^(١١١). ووفقاً لذلك منحت فرنسا وثائق رسمية واعلاماً فرنسية لبعض السفن العُمانية التجارية، قدرت بحوالي (٤٠) مركباً، وكان الهدف هو ضمان سلامة هذه القطع من تتكيل الأسطول البريطاني^(١١٢). وكان من الأمور المألوفة، استخدام تجار الرقيق من أهل مسقط وصور، لتلك الأعلام الفرنسية، ليحموا سفنهم من القاء القبض عليها والمصادرة من قبل السفن البريطانية بحجة التفتيش عن الرقيق، والسلاح بعد ذلك^(١١٣).

وعلى الرغم من الاحتجاجات البريطانية الرسمية المقدمة الى الحكومة الفرنسية عام ١٨٦٣، إلا أن الفرنسيين واصلوا دعمهم للسفن العُمانية^(١١٤)، وأخذ المتعاملون بتجارة الرقيق يعملون تحت حماية العلم الفرنسي، الذي كانوا يحصلون عليه بمنتهى السهولة^(١١٥)، حيث يتم الحصول عليه عن طريق شرائهم أحد الأكواخ أو قطعة أرض صغيرة في إحدى المستعمرات الفرنسية في جزيرة مدغشقر، أو غيرها من الجزر الواقعة في الجزء الغربي من المحيط الهندي^(١١٦). وبعد تأسيس القنصلية الفرنسية في زنجبار^(١١٧)، أخذت السفن العربية تصل في رحلاتها التجارية الى الموانئ الفرنسية، ونتج عنها تأسيس الكثير من البيوتات التجارية الفرنسية، التي كان لها نشاط ملحوظ في تجارة الشرق الافريقي، ومن أبرزها بيت (رابو) Raboud، (وفيدال) Vidal وغيرها^(١١٨).

وبإزدياد العمل في مجال رفع الأعلام الفرنسية، أزدادت بذلك عملية جلب الرقيق من أفريقيا الى الخليج العربي، وتزايد ذلك النشاط في عام ١٨٨٤، ويرجع الموظفون البريطانيون في الخليج، أسباب الزيادة، الى إبعاد السفينة

(لندن) من زنجبار، وأظهرت التقارير الواردة من شرق أفريقيا أن هناك أسباباً أخرى للزيادة، منها المجاعة القاسية التي تعرضت لها أفريقيا وتسببت في انخفاض أسعار الرقيق، حتى وصل سعر الرقيق الواحد الى ستة شلنات^(١١٩)، كما أن المسؤولين الفرنسيين في مسقط وغيرها من المناطق وجدوا في عرقلة المساعي البريطانية الرامية للقضاء على تجارة الرقيق متنفساً لهم^(١٢٠)، لاسيما في الأوقات التي تتأزم فيها العلاقات البريطانية الفرنسية^(١٢١). إلا أن بريطانيا أستمترت بمراقبة منظمة ضد تجار الرقيق في الخليج والمياه المجاورة بعد ذلك من فصل لآخر، وقامت السلطات البريطانية عام ١٨٩٠ بتذكير شيوخ ساحل عُمان رسمياً، بواجباتهم طبقاً للمعاهدة فيما يخص تجارة الرقيق، إلا أن رعايا السلطان العُماني أستمروا باستخدام الأعلام الفرنسية لحماية سفنهم من الإستيلاء البريطاني، وتوسع العمل بذلك، ووصلت في عام ١٨٩٢ شحنات من الرقيق الى البصرة تحت حماية الأعلام الفرنسية، وأعلنت بعض القبائل العربية المنغمسة في تلك التجارة بصراحة أن عزمها على استخدام الأعلام الفرنسية هو لحماية عمليات جلب الرقيق^(١٢٢). وحوال أنشغال بريطانيا في حرب البوير في جنوب أفريقيا^(١٢٣)، دون متابعتها للموضوع^(١٢٤)، وأستمترت شحنات الرقيق تحت حماية العلم الفرنسي خلال تسعينات القرن التاسع عشر، وتراوح عدد الرقيق الذين يصلون الى صور خلال السنوات ١٩٠٠ و ١٩٠١، وبحسب تقديرات المقيم البريطاني (بيرسي كوكس) sir Percy cox^(١٢٥)، أكثر من الف رقيق افريقي في ذلك الموسم^(١٢٦)، ووصل منهم (٨٥٠) رقاً في خمس سفن كبيرة، ثلاث منها تحمل العلم الفرنسي، وقد تم الأتجار بهؤلاء الرقيق المصدر الى صور والباقي يُرسل الى المناطق الشمالية تدريجياً^(١٢٧)، وذكر بيرسي أيضاً أن التجارة كانت مزدهرة خلال عام ١٩٠٢^(١٢٨). وبذلك تسببت

مسألة الاعلام الفرنسية بمشاكل دبلوماسية بين الحكومتين البريطانية والفرنسية^(١٢٩)، وتطلب الأمر ثلاثين عاماً قبل ان تتلاشى تلك التجارة بشكل كبير^(١٣٠). وجاء الرد الحاسم لتجارة الرقيق تحت حماية الأعلام الفرنسية من حاكم موزمبيق البرتغالي عام ١٩٠٢، بعد وصول أخبار تفيد بأن أسطولاً صغيراً من السفن رسا في خور (ساماكو) الصغير، الواقع في ساحل موزمبيق، وتبين أن الخور المذكور هو مستعمرة صغيرة للبحارة العُمانيين الذين عملوا بنشاط ملحوظ بالرقيق، بعيداً عن انظار السفن البريطانية بالتعاون مع شيخ ساماكو، فقام الحاكم البرتغالي بمباغثة الخور بمدفعية سفنه، وهرب من هرب والقي القبض على الباقيين^(١٣١). وقد وضع هذا الإجراء نهاية لأهمية صور كقاعدة لتوزيع الرقيق^(١٣٢). وتفرغت حكومة الهند البريطانية، بعد إنتهاء حرب البوير عام ١٩٠٣ لمسألة الأعلام الفرنسية من جديد، وأضطرت سفن السلطان العُماني الى القبض على بعض أصحاب السفن التي تحمل الجنسية الفرنسية، وأقتربت بوادر إشتباك بحري بين فرنسا وبريطانيا في مياه مسقط عام ١٩٠٤، إذ أن هؤلاء الأشخاص الذين يعدون محميين فرنسيين قد حكم عليهم بالسجن، واضطرت فرنسا لإرسال سفينة حربية لتخليصهم، وكان ذلك التاريخ يتفق مع اجراء المفاوضات الخاصة بالاتفاق الودي بين أنكلترا وفرنسا^(١٣٣)، حيث ظهرت بوادر تقارب بريطاني فرنسي توج بالميثاق الودي الذي تم الاتفاق عليه في ١٣ تشرين الاول ١٩٠٤^(١٣٤)، وأحالة القضية الى محكمة العدل الدولية في لاهاي^(١٣٥). حيث أصدرت المحكمة حكمها في الثامن من آب ١٩٠٥^(١٣٦). وجاء الحكم في غايته مؤيداً لوجهة النظر البريطانية وورد في حيثياته، الإبقاء على رفع العلم الفرنسي على السفن التي حملت هذا العلم قبل عام ١٨٩٢^(١٣٧)، ويسقط هذا الحق بعد هذا التاريخ، ولايحق نقل العلم الفرنسي من سفينة الى

أخرى وبالوراثة^(١٣٨)، كما أن منح العلم الفرنسي لرعايا السلطان لايشكل بحد ذاته خرقاً لاستقلال عُمان^(١٣٩). وبعد صدور حكم المحكمة، تم الاتفاق بين بريطانيا وفرنسا على تحديد السفن التي ترفع العلم الفرنسي، وتم تحديدها عام ١٩٠٨، وتبين انها (٢٣) سفينة فقط^(١٤٠). ولما كان الترخيص برفع العلم الفرنسي لاينتقل بالتوارث فأن هذا المظهر من مظاهر النفوذ الفرنسي كان مقدراً له ان يزول ويختفي بعد جيل^(١٤١). وبذلك فقد انتصرت بريطانيا قانونياً في عملية اضافة الشرعية على نفوذها في عُمان، وفرضت نفسها على الساحة حتى قبل صدور الحكم، وكسبت بريطانيا شرعية دولية بوصفها الممثل الشرعي لعُمان، وكانت عُمان هي الخاسر الحقيقي في هذه المسألة، وقد نُكست الأعلام الفرنسية في أعقاب هذه الاتفاق من على السفن العُمانية وتقلص نفوذ فرنسا تدريجياً^(١٤٢).

الخاتمة

يبدو جلياً مما تقدم بأن الرق كان نظاماً إجتماعياً قائماً في مجتمعات الخليج العربي وشرق أفريقيا، وقد زاد الطلب على العبيد بأخذ زنجبار عاصمة للسلطنة العربية الافريقية وبعد إدخال زراعة أشجار القرنفل الى جزيرتي زنجبار وبمبا وزيادة الطلب على اليد العاملة، وقد انتظمت القوافل الداخلة الى القارة الافريقية من أجل الحصول على الذهب والعاج والرقيق. وقد تحججت بريطانيا بدوافع إنسانية من أجل القضاء على تلك التجارة فعملت طيلة النصف الاول من القرن التاسع عشر الى ربط مناطق الخليج العربي وشرق أفريقيا بمعاهدات من أجل منع تجارة الرقيق، وقد مضت بريطانيا في تشديد معاهداتها فيما بعد وجاءت الفرصة مناسبة مع تصاعد الاصوات المنادية لالغاء تلك التجارة من مصادرها وخاصة بعد تعالي أصوات البعثات التبشيرية التي قادها ليفنجستون. وعلى

الرغم من الاجراءات البريطانية الرادعة للرق وفرض معاهدة الالغاء الكلي لتجارة الرقيق على سلطنتي زنجبار ومسقط، فقد لجأ تجار الرقيق الى ابتداع طرق اخرى لممارسة تلك التجارة وامام انظار السفن البريطانية وهو استخدام الاعلام الفرنسية فوق السفن الناقلة للرقيق فتبعدها عن ايادي السفن البريطانية، وكادت تلك المسألة أن تؤدي الى مشاكل دبلوماسية بين بريطانيا وفرنسا، وكانت قد أُستغلت مسألة الرقيق في نقل الصراع البريطاني الفرنسي الى مناطق شرق افريقيا والخليج العربي. يضاف الى ذلك جعل بريطانيا من مكافحة الرق اداة للتدخل في شؤون عمان وزنجبار ثم السعي بعد ذلك لضرب الوجود العربي في شرق أفريقيا وتفتيت السلطنة العربية الافريقية هناك.

الهوامش

- (1) Zoe Marsh & G.W. King North, Introduction to the History of East Africa, University press, Cambridge 1957, P. 234 .
- (2) Nicholls, C. S, the Swahili coast, Politics, Deplomacy and trade on the East –Africa Littoral (1797–1856) , London 1971, P205 .
- (3) عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن، بريطانيا وتجارة الرقيق في الخليج العربي وشرق أفريقيا، مجلة كلية الاداب، جامعة الامارات ، العدد الاول، ١٩٨٥، ص ١٢٠١١.
- (٤) فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨١، ص ٨٩.
- (5) Hallett, Robbin, Africa to 1875, Amodem History, The university of Michigan, 1970, P. 233 .

- (٦) جون ب. كيلى، بريطانيا والخليج، ترجمة: محمد امين عبدالله، ج ٢، وزارة التراث القومي والثقافة، ط ٢، سلطنة عُمان، ١٩٨٠، ص ٦.
- (٧) زاهر رياض، استعمار أفريقيا، الدار القومية للطباعة، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٨٤.
- (٨) جمال زكريا قاسم، العرب والرق في افريقيا، ضمن مسألة الرق في افريقيا، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٨٩، ص ٢٤.
- (٩) عايذة العزب موسى، تجارة العبيد في أفريقيا، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٤٩.
- (١٠) عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ١٢.
- (١١) نصير محمود الجبوري، سياسة المانيا الاستعمارية تجاه أفريقيا والبحار الجنوبية (١٨٧١-١٨٩٠)، اطروحة دكتوراة (غير منشورة)، ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ٢٠٦.
- (١٢) زاهر رياض، المصدر السابق، ص ٨٤.
- (١٣) ولد السيد سعيد بن سلطان حفيد مؤسس الدولة البوسعيدية في سمائل عام ١٧٩١، وقام والده السيد سلطان بن أحمد، قبل مقتله، بتعيين محمد بن ناصر الجابري، وصيا على ولديه (سعيد وسالم)، وفي هذه الاثناء قام قيس بن أحمد، حاكم صحار، بمحاولة الاستيلاء على السلطه في عُمان، فأجتمعت الاسره البوسعيدية، وشاركت بالاجتماع السيدة موزة بنت الأمام أحمد، وافر الاجتماع طلب المساعدة من السيد بدر بن سيف بن أحمد، الذي اصبح الحاكم الفعلي للبلاد لمدة عامين وانتهى عهدة بمقتله على يد الشاب سعيد بن سلطان، بعد مبارزة رسمية في السيف في بلدة بركاء، حميد بن محمد رزيق، الفتح المبين في سيرة الساده البوسعديين،

- عرض ودراسة: عبدالله محمد جمال الدين، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، ١٩٩٨، ص ٥٧.٥٤ .
- (١٤) فاطمة صادق عباس ، تجارة عُمان الخارجية في عهد السيد سعيد بن سلطان (١٨٥٦.١٨٠٦)، دار ضفاف، بغداد، ٢٠١٣ ، ص١٠٠ .
- (١٥) جمال زكريا قاسم، دولة البوسعيد في عُمان وشرق أفريقيا (١٧٤١-١٩٧١)، مركز زايد للتراث والتاريخ، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٠، ص٢١١ .
- (١٦) بيان عبيد العريض، تاريخ العلاقات العُمانية- الامريكية (١٩٧٠-١٩٩٥)، دار الجواهري، بغداد، ٢٠١٣ ، ص٢٩ .
- (١٧) دخلت داخل القارة بعثات التبشير ثم عمليات الارتياح والكشف الجغرافي، ففي عام ١٨٥٨ قامت بعثة برتون وسبيك Burton & Speke، من قبل جمعية لندن الجغرافية من زنجبار واكتشاف بحيرة تتجانيا في ١٨٥٨ ثم بحيرة نياسالاند، ثم ظهر كل من (هنري مورتون ستانلي) Henry morto stanely الذي التقى مع (دايفيد ليفنجستون) David Livingstone عند أوجيجي إحدى المراكز التي انشأها العرب على شاطئ بحيرة تتجانيا في أفريقيا، ووجد هؤلاء الرحالة والمستكشفون والمبشرون، توغل العرب الى تلك المناطق واستفادوا من معرفة العرب ومن أرشادهم لهم الى الطريق في كثير من الاحيان، وافر ليفنجستون عام ١٨٧١ بأنه كان محاطاً بالعرب من كل جانب في كثير من المناطق الداخلية التي وصل اليها في أفريقيا، جمال زكريا قاسم، استقرار العرب في ساحل شرق أفريقيا، حوليات كلية الاداب، جامعة عين شمس، مج العاشر، ١٩٦٧، ص٣٣٦ .

(١٨) عبد الله بن إبراهيم بن علي التركي، تجارة الرقيق في سلطنة عُمان وموقف بريطانيا تجاهها (١٨٢٢-١٩٠٥)، اطروحة دكتوراة، كلية الشريعة الاسلامية، جامعة ام القرى، ٢٠٠٠، ص ٢١٢-٢١٣.
(١٩) Nicholls, C.S., Op, cit, P 203.

(٢٠) فشلت المحاولة الاولى لادخال زراعة القرنفل من جزر موريشيوس الى زنجبار عام ١٨٠١، وكان الفرنسيون قد زرعوها اول مرة عام ١٧٧٧، لكن المحاولة بعد (١٧) عاماً كانت ناجحة، وأدخلت زراعته الى جزيرة زنجبار، محمد حسن العيدروس، السلطان سعيد والعلاقات العربية والافريقية، المؤرخ العربي (مجلة)، العدد ٣٧، السنة الرابعة عشر، ١٩٨٨، بغداد، ص ٢٤.

(٢١) يعد نبات القرنفل غريب الاطوار، فهو يزرع في تربة حمراء، وينمو في أرض دون اخرى، حتى في زنجبار نفسها، ينمو في أماكن من الجزيرة ويأبى أن ينمو في أماكن مجاورة لها الخصائص نفسها؛ حسين علي فليح، ، زنجبار (دراسة تاريخية للوجود العُماني في شرق أفريقيا ١٨٠٦-١٨٥٦)، مجلة كلية التربية الاساسية، العدد (٦٤)، ٢٠١٠، ص ٧٥.

(٢٢) محمد بن عبدالله بن حمد الحارثي(اعداد وترجمة) ،موسوعة عُمان الوثائق السرية، مج ١، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، ٢٠٠٧، ص ٣٦٩.

(٢٣) هولنجزوورث، زنجبار (١٨٩٠-١٩١٣)، ترجمة:حسن حبشي، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٦.

(٢٤) Hallett, Op, cit, p336.

(٢٥) وندل فيليبس، تاريخ عُمان، ترجمة:محمد أمين عبدالله، وزارة التراث

القومي والثقافة، ط٢، سلطنة عُمان، ١٩٨٣، ص ١٢٤.

(٢٦) لم يكن القرنفل المنتج الوحيد الذي عُني سعيد بزراعته، وإنما كانت هناك زراعة اشجار جوز الهند وقصب السكر؛ رأفت غنيمي الشيخ، أفريقيا في التاريخ المعاصر، أفريقيا في التاريخ المعاصر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٣٣٩.

(27) Jahn Gray, History of Zanzibar from the middle Ages to 1856, London 1962, P.225.

(٢٨) جمال زكريا قاسم، دولة بو سعيد في عُمان وشرق أفريقيا (١٧٤١-١٨٦١)، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٢٤٤.

(٢٩) رودولف سعيد روث، السيد سعيد بن سلطان (١٧٩١-١٨٥٦)، ترجمة: عبد المجيد حسيب القيسي، الدار العربية للموسوعات، ط٢، بيروت، ١٩٨١، ص ١٢٢.

(٣٠) فاطمة صادق عباس، المصدر السابق، ص ١٠٠.

(31) روبرت جيران لاندن، عُمان منذ ١٨٥٦ مسيرا ومصيرا، ترجمة محمد امين عبدالله، المطابع العالمية، سلطنة عُمان، ١٩٩٤، ص ٧٦.

(٣٢) يذكر ان العرب لم يفضلوا الاغارة بسلاحهم على القبائل الافريقية لصيد الرقيق وإنما كانوا يفضلون استخدام مالديهم من سلاح في صيد الفيلة، لارتفاع اسعار العاج مقارنة بالرقيق، اما الافارقة فتسارعوا للحصول على السلاح فكانوا يصيدون أخوانهم الأفارقة من أجله؛ نصير محمود الجبوري، المصدر السابق، ص ٢٠٦.

(٣٣) فاطمة صادق عباس، المصدر السابق، ١٤٥.

(٣٤) بيا تريشه نيكولني، جزيرة زنجبار، التاريخ والاستراتيجيات في المحيط

- الهندي (١٨٥٦.١٧٩٩)، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٠٦.
- (٣٥) بنيان سعيد تركي، الغاء الصفة القانونية للرق في سلطنة زنجبار العربية ١٨٩٧، حوليات كلية الاداب، جامعة الكويت، ١٩٩٣، ص ١٦.
- (36) حكم السيد سعيد ما يقارب نصف قرن (١٨٠٦ . ١٨٥٦)، وكان اخر من أمسك بزمام الممتلكات العُمانية المتحدة على الشواطئ الافريقية والاسيوية، وعلى الرغم من أنه كان اقوى من حكم عُمان، إلا أن عهده شهد وضع الاسس للسيطرة البريطانية وتفكيك الدولة وتحطيم الاسطول، وتقف بريطانيا وراء ما حدث، أحمد عبيدلي، الأمام عزان بن قيس (١٨٦٨ . ١٨٧١)، دار الحداثة ، ط ٢ ، بيروت، ١٩٨٤، ص ٥٧. ٥٨.
- (37) وكادت ان تدخل ضمن تلك الامبراطورية ايضاً، الاراضي التي وصل اليها التجار العرب، حيث كان الافارقة هناك يعترفون بنوع من السيادة للسلطان، جاد طه، دور بريطانيا والمانيا في تفكيك سلطنة زنجبار، ضمن العلاقات العربية الافريقية، تحرير: جمال زكريا قاسم، دار غريب، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٠٠ . ١٠١.
- (38) محمد حسن العيدروس، السلطان سعيد، المصدر السابق، ص ٣١.
- (39) حسين عبيد غباش ، عُمان الديمقراطية الاسلامية، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٧، ص ٢٠١.
- (40) صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم، ، زنجبار، المكتبة الانكلو مصرية، القاهرة ، ١٩٥٩، ص ١١٨.
- (41) حازم عيسى حسن، سلطنة زنجبار وبريطانيا (١٨٦١-١٩١٤)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة اليرموك، الاردن، ١٩٩٧، ص ٢١، للمزيد ينظر: خالد ناصر الوسمي، عُمان بين الاستقلال

- والاحتلال، مؤسسه الشراع العربي، الكويت، ٢١٦، ١٩٩٣، ٢١٨.
- (42) اسماعيل أحمد ياغي، العلاقات البريطانية العُمانية، الدارة (مجلة)، السنة السادسة، العدد ١٣، الرياض، ١٩٨١، ص ١٣٤.
- (43) نصير محمود الجبوري، المصدر السابق، ص ٢١٠.
- (٤٤) ج.ج لوريمر، دليل الخليج (القسم التاريخي)، ج٢، ترجمة: ديوان امير قطر، الدوحة، ١٩٦٧، ص ٧٢٨؛ محمد بن عبد الله الحارثي، المصدر السابق، مج ١، ص ٥٣٧؛ جاد طه، المصدر السابق، ص ١٠٥.
- (٤٥) غانم محمد رميض العجيلي، عُمان والسياسية البريطانية في شرق أفريقيا (١٨٠٦. ١٨٦٢)، الدار العربية للموسوعات، ٢٠١٣، ص ١٩٦.
- (46) حازم عيسى حسن، المصدر السابق، ص ٢١، للمزيد ينظر: خالد ناصر الوسمي، المصدر السابق، ٢١٦، ٢١٨.
- (47) عبد الكريم محمود غرابية، دراسات في تاريخ أفريقيا العربية (١٩١٨-١٩٥٨)، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، ١٩٦٠، ص ٢٣٥.
- (48) جلال يحيى، التنافس الدولي في شرق افريقيا، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٧٢.٧١.
- (49) Marsh & North, op.cit, p. 52.

- (50) هولنجز وورث، المصدر السابق، ص ١٥، ١٦.
- (51) وهو الابن الخامس للسيد سعيد بن سلطان، ولد عام ١٨٣٢ وعاش مدة طويلة في زنجبار، ثم ارسله ابوه الى عُمان، وفي عام ١٨٥١ عينه والده حاكماً على صحار شمال مسقط، وقد تولي الحكم وهو في الثلاثين من عمره في نهاية شهر كانون الثاني عام ١٨٧١، وقد منحته بريطانيا دعمها، وتمتع بصفات أهلته للتمتع بشعبية كاسحة منها اللباقة، والدبلوماسية، والتحرر،

وتمسكه الشديد بالدين، وعلى الرغم من النزاعات التي واجهته على السلطة، فقد كان حكمه بناءً وإيجابياً في تأثيره في الحياة العُمانية، وعمل جاهداً على تسوية الخلافات بين القبائل، وطبق في الوقت نفسه سياسة خارجية عملية، عبدالله صالح الفارسي، ابو سعيديون، حكام زنجبار، ترجمة: محمد امين عبد الله، مطابع سجل العرب، ط٢، سلطنة عمان، ١٩٨٢، ص٢٠؛ خالد ناصر الوسمي، المصدر السابق، ص٢٢٥؛ روبرت جيران لاندن، المصدر السابق، ص٣٧٩؛ بيتر فاين، السيطرة البرتغالية، تراث عمان (مجلة)، دار ايميل، سلطنة عُمان، ١٩٩٨، ص١٠٦.

(52) جمال زكريا قاسم، دولة البوسعيد، المصدر السابق، ص٢٨٢. ٢٨٣.

(53) صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص١٥٧.

(54) Marsh & North, op. cit, P 52.

(55) جاد طه، المصدر السابق، ص١١٩.

(56) وذلك تمهيداً لعقد المعاهدة البريطانية المصرية مع الخديوي اسماعيل لإلغاء تجارة الرقيق التي أبرمت عام ١٨٧٧، جمال زكريا قاسم، دولة البوسعيد، المصدر السابق، ص٤٨٣.

(57) Marsh & North, op. cit, p. 52.

(58) جلال يحيى، المصدر السابق، ص٧٥.

(59) زاهر رياض، المصدر السابق، ص٨٨.

(60) جلال يحيى، المصدر السابق، ص٧٥.

(61) زاهر رياض، المصدر السابق، ص٨٨.

(62) جمال زكريا قاسم، دولة البوسعيد، المصدر السابق، ص٢٨٤.

(63) صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص١٥٨.

- (64) جاد طه، المصدر السابق، ص ١١٩.
- (65) زاهر رياض، المصدر السابق، ص ٨٨.
- (66) جمال زكريا قاسم، دولة اليوسعيد، المصدر السابق، ص ٢٨٤. ٢٨٥.
- (67) في اذار ١٨٧٣ عادت اللجنة الى بريطانيا، وفي اليوم التالي عُين السير جون كيرك قنصلاً لزنجان، واستجاب (غرانفيل) Granville، وزير الخارجية البريطاني، في ٥ أيار لتقرير البعثة وطلب من جون كيرك توجيه إنذار الى برغش لقبول المعاهدة، والا فإن القوات البريطانية بقيادة العميد (كومنك) coming ستقوم بمحاصرة زنجبار، جلال يحيى، المصدر السابق، ص ٧٩.
- (68) مثل جون كيرك (سرجون فيما بعد) المصالح البريطانية في زنجبار، والذي قدم الى زنجبار طبيباً في الوكالة البريطانية عام ١٨٦٦، وسرعان ما أصبح القائم بأعمال الممثل السياسي والقنصلي، بسبب مرض هذا الاخير، ثم عين قنصلاً في زنجبار، وانتهى به الامر اخيراً الى أن أقام نفسه شبه وزير أول، وأن كان غير رسمي، للسلطان. فكانت شخصية كيرك القوية، وتوثيق روابط الفهم القوية بينه وبين برغش، جعلت له الصدارة ما بين جميع القناصل الأوربيين وكان على جانب كبير من المعرفة العميقة بشؤون أفريقيا الشرقية، وأصبح موضوع ثقة تامة لبرغش، حتى أن العرب في عُمان داخل القارة الأفريقية يعدونه سلطاناً ثانياً. وكان له تأثير كبير في برغش لاقناعه بتوقيع اتفاقية ١٨٧٣ لمنع الرقيق، هولنجز وورث، المصدر السابق، ص ١٥.

(69) Marsh & North, Op.cit, P 52-53.

(70) جمال زكريا قاسم، دولة اليو سعيد، المصدر السابق، ص ٢٨٥.

- (71) جهاد مجيد محي الدين، تجارة الرقيق في أفريقيا، دار الكتب للطباعة، بغداد، ١٩٨٦، ص٢٦.
- (72) جاد طه، المصدر السابق، ص١٢٠ .
- (73) جون ب.كيلى، المصدر السابق، ج٢، ص٤٣٨ . ٤٣٩.
- (74) جهاد مجيد محي الدين، المصدر السابق، ص٢٦-٢٧؛ جلال يحيى، المصدر السابق، ص٩٨ .
- (75) جاد طه، المصدر السابق، ص١٢٠؛ هولنجز وورث، المصدر السابق، ص١٦، جمال زكريا قاسم، دولة البوسعيد، المصدر السابق، ص٢٨٦.
- (76) جاد طه، المصدر السابق، ص١٢٠.
- (77) هولنجز وورث، المصدر السابق، ص١٧.
- (78) جلال يحيى، المصدر السابق، ص٩٩.
- (79) وُجّهت لبرغش دعوة لزيارة انكلترا رسمياً عام ١٨٧٥ اعترافاً بتعاونه مع بريطانيا في محاربة تجارة الرقيق، وحل السلطان ضيفاً على الملكة فكتوريا في قصر (وندسور)، ورافقه أمير ويلز وأميرتها، وأعطى في مانشون هاوس حرية مدينة لندن، هولنجز وورث، المصدر السابق، ص١٧.
- (80) جلال يحيى، المصدر السابق، ص٩٩.
- (81) فوض المعتمد السياسي البريطاني في مسقط بأن يدفع تركي (٤٠) الف ريال فوراً و (٢٠) الف ريال بعد ثلاثة اشهر من الدفعة الاولى، على ان تقيد هذه المصروفات على حساب الحكومة الهندية، وبهذا تدفقت الاموال الى خزينة السلطان الخاوية، روبرت جيران لانندن، المصدر السابق، ص٣٨٥.
- (82) جاد طه، المصدر السابق، ص١٢٠.
- (83) جون ب.كيلى، المصدر السابق، ج٢، ص٤٣٧.

- (84) وندل فيليبس ،تاريخ عُمان، المصدر السابق ،ص١٥٢.
- (85) ج.ج.لوريمر ،المصدر السابق ،ج٦، ص٣٥٨٠،محمد بن عبدالله الحارثي،المصدر السابق،ص٧٣٢-٧٣٣؛سي يو اتجيسون ، مجموعة المعاهدات والتعهدات والسندات ذات العلاقة بالهند(البريطانية) والخليج والجزيرة العربية، ترجمة: عبد الوهاب عبد الستار القصاب ،بيت الحكمة، بغداد٢٠٠١، ص٣٧٢.٣٧٣.
- (86) وظهر هذا الاتجاه من خلال الدعم العسكري الذي حصل عليه السلطان طوال سنوات حكمه الممتدة حتى عام ١٨٨٨ ،وأستمر في توزيع المعونة المالية على رؤساء القبائل، لكنهم لم يتمكنوا من إسناد السلطان لسوء الوضع الاقتصادي، إذ أصبحت القرى مقفرة مما ساعد على نشوب الثورات المعارضة من جديد بسبب النقمة على تركي .وبأعفاء بريطانيا سلطان زنجبار من دفع الاعانة السنوية، المقررة لسلطنته عُمان ، استطاعت السيطرة على كل من السلطنتين، سلطنته عُمان التي أصبحت تعتمد عليها في مواردها المالية، وسلطنته زنجبار بعد أن أصبح سلطانها يتجه دائماً الى طلب مساعدتها ليتخلص من المحاولات المتكررة التي كان يبذلها سلطنته عُمان من أجل إعادة توحيد السلطنة تحت سيطرتهم، جمال زكريا قاسم، الاصول التاريخية للعلاقات العربية الافريقية، مطبعة الجبلوي ، القاهرة، ١٩٧٥ ، ص٢١٧؛ رياض جاسم الاسدي، تطورات عُمان الداخلية وعلاقاتها الخارجية ،رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص١١٥.
- (87) جمال زكريا قاسم، دولة البو سعيد، المصدر السابق ،ص٢٦٣.
- (88) جون.ب.كيلي،المصدر السابق،ج٢، ص٤٣٧. ٤٣٨.
- (89) ج.ج.لوريمر،المصدر السابق،ج٦، ص٣٥٨٣.

- (90) جون.ب.كيلي،المصدر السابق،ج٢،ص٤٣٩.
- (91) صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم،المصدر السابق،ص١٦١.
- (92) وكان الجلابة يرغمون الرقيق على السير ليلاً وسط الغابات والاحراش الممتدة على طول الساحل لغاية باجامريو حيث تنتظرهم المراكب لنقلهم بحراً الى الخليج العربي، وبعد تضيق الخناق عليهم قام الجلابة بإرغام الرقيق على السير شمالاً الى لامو وموانئ الصومال الجنوبي لمسافة (٧٠٠) ميل، جهاد مجيد محي الدين، المصدر السابق، ص٢٧.
- (93) هولنجز وورث،المصدر السابق،ص١٧.
- (94) أعطت هذه التقارير المجال لتقديم إقتراحات إستعمارية بريطانية في شرق أفريقيا وأثيرت مسألة إحتلال ممباسا، وأقتراح إنشاء خط حديد يصل ما بين الساحل وطابورة، تقام على حوافه مراكز بريطانية للمراقبة، صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص١٦٢.
- (95) جلال يحيى،المصدر السابق،ص١٠٢.
- (96) هولنجز وورث،المصدر السابق،ص١١٧؛ جهاد مجيد محي الدين،المصدر السابق، ص٢٧.
- (9٧) كما حدثت ثورات مناهضة اخرى لتلك السياسة منها تلك التي حدثت عام ١٨٧٥ حيث اعلن محمد بن عبدالله، قائد حصن يسوع في ممباسا الخروج على طاعة السلطان، الا ان تلك الثورات باءت بالفشل لمساندة بريطانيا للسلطان؛ مصلح محمد العيساوي، حكم البوسعيد في زنجبار (١٨٥٦ - ١٨٨٨)،إطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الأنبار، ٢٠١١،ص١٣.
- (98) Marsh &North , OP.cit,P53.

- (99) هولنجز وورث، المصدر السابق، ص ١٧.
- (100) وضع هذا الجيش تحت قيادة اللفتنانت " لويد ماتيبوز " من البحرية البريطانية ومن العاملين على السفينة "لندن" التي كانت راسية حينئذ في مياه زنجبار وشرع ماتيبوز في عام ١٨٧٧ في تدريب قوة تزيد على (٣٠٠) أفريقي من الوطنيين، ووصل عددهم عام ١٨٨٠ الى (١٣٠٠) رجل، وأستقال ماتيبوز في العام التالي، وأنخرط في خدمة السلطان برتبة جنرال، هولنجز وورث ،المصدر السابق،ص ١٨.
- (101) مصلح محمد العيساوي ،دولة البوسعيد،المصدر السابق ،ص ١٣٢.
- (102) صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم،المصدر السابق،ص ١٦٣.
- (103) رجب حراز ، بريطانيا وشرق افريقيا من الاستعمار الى الاستقلال، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧١، ص ٤٩.
- (104) ج.ج لوريمر ، المصدر السابق، ج ٦ ، ص ٣٦٠٧.
- (105) تقع مدينة صور ومينائها في المنطقة الشرقية من سلطنة عُمان وتبعد عن جنوب شرق مسقط ١٥٠ كم، اشتهرت قديماً بصناعة السفن البحرية وكانت لها شهرتها على شواطئ الخليج العربي وشرق القارة الأفريقية وشبه القارة الهندية، مديحة أحمد درويش، سلطنة عُمان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، دار الشروق، جدة، ١٩٨٢، ص ٢٩.
- (106) جاسم محمد شطب ، النفوذ البريطاني وتجارة الرقيق في الخليج العربي في القرن التاسع عشر، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، مج ١٠، العدد الثاني، ٢٠١٢، ص ٥.
- (107) وكان الارقاء ينزلون الى البر في صور، وأن أصحاب السفن لهم شركاء في رأس الحد وأماكن أخرى، وكانت السفن البريطانية حينما تلوح في

- الأفق تصلهم إنذارات بوصولها، فيقومون بإنزال الرقيق في (جميلة) و (لاشخارة)، وهي أماكن صغيرة مجاورة، ثم يسبرون بالرقيق جماعات حتى وصولهم الى مناطقهم، ويقدر العدد سنوياً بـ(٣٠٠)عبد، ويوزعون على ساحل عُمان او البحرين، أنولدت وبلسون، الخليج العربي،ترجمة :عبد القادر يوسف، مكتبة الامل، الكويت، ١٩٦٠، ص٣٦٢.
- (108) ج.ج.لوريمر،المصدر السابق،ج٦،ص٣٦١٢.
- (109) بدر الدين الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج٢، ذات السلاسل، الكويت، ط ٢، ١٩٨٤، ص١٤٣.
- (110) اسماعيل محمد حسن الجبوري، سياسة بريطانيا تجاه عمان (١٨٥٦-١٨٩١)،رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٣، ص٦٠.
- (111) بدر الدين الخصوصي، المصدر السابق، ج٢، ص١٤٣.
- (112) حسين عبيد غباش،المصدر السابق،ص٢٦٠.
- (113) عبد العزيز عبد الغني، السلام البريطاني في الخليج العربي (١٨٩٩-١٩٤٧)، دار المريخ، الرياض، ١٩٨١، ص٤٦.
- (114) بدر الدين الخصوصي،المصدر السابق، ج٢، ص١٤٣.
- (115) روبرت جيران لاندن، المصدر السابق، ص١٧٨.
- (116) جمال زكريا قاسم، دولة البوسعيد،المصدر السابق، ص٢٨٧.
- (117) أفتحت فرنسا لها قنصلية في مسقط عام ١٨٩٣، وجعلت عليها نائب قنصل حتى عام ١٨٩٦، حيث تولى أمرها قنصل، ولم تستطع بريطانيا الأعتراض على هذا الأجراء، رغم الأتفاق مع السلطان العُماني عام ١٨٩١، الذي يحرم على السلطان التنازل عن أي قطعة من إملكه لاي قوة أجنبية

- او ممثلها ،عبد العزيز عبد الغني ،عُمان وامارات الساحل،مطبعة الارشاد،بغداد،١٩٧٨،ص٣٣٤.
- (118) جمال زكرياقاسم، الخليج العربي(دراسة لتاريخ الامارات العربية المتحدة في عصر التوسع الاوربي الاول)(١٥٠٧ . ١٨٤٠)،دار الفكر ،القاهرة،١٩٨٤،ص٢٣٣.
- (119) ج.ج لوريمر ،المصدر السابق ،ج٦ ،ص٣٦٠٨.
- (120) أظهر الفرنسيون تحفظهم حول قضية مكافحة تجارة الرقيق في مؤتمر بروكسل عام ١٨٩٠، الذي كرس من قبل الدولة العثمانية، وبريطانيا، وفرنسا، لمناقشة قضية تجارة الرقيق، جاسم محمد شطب،المصدر السابق ،ص٦.
- (121) جون . ب . كيلى ، المصدر السابق ،ج٢ ، ص٤٣٩.
- (122) ج.ج لوريمر ، المصدر السابق ،ج٦ ، ص٣٦١٢ .
- (123) وهي الحرب التي أمتدت من ١٢ تشرين الاول ١٨٩٩، حتى ٣١ أيار ١٩٠٢ بين الانكليز والبوير، والبوير هو الأسم الذي عرف به المنحدرون من أصل أوربي طيلة العهد الهولندي، وهم بأغليبيتهم مزارعون تقليديون، لم يرضوا بوصاية بريطانيا، وأنتهت حرب البوير بهزيمة البوير، وإنهاء دولتهم في جنوب أفريقيا، وأطلق على البوير وهم تحت السلطة البريطانية تسمية الافريكان، او (افريكا نرز) Afrikaners ، عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة، ج١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١، ص١٠٣. ١٠٤.
- (124) فؤاد سعيد العابد،سياسة بريطانيا في الخليج العربي (١٨٥٣-١٩١٤) ج٢،ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤،ص٧٠.

(125) ولد كوكس عام ١٨٦٤ وتخرج في الكلية العسكرية وخدم في الهند والصومال، وعُين مقيماً سياسياً وُقنصلاً في مسقط عام ١٨٩٩، وكانت هذه بداية علاقة طويلة بمنطقة الخليج العربي والعراق أيضاً، بعدها أصبح مقيماً سياسياً في الخليج وقنصلاً عاماً في بوشهر، وعين أوائل عام ١٩١٤ سكرتيراً للشؤون الخارجية لحكومة الهند، وعين مندوباً سامياً في العراق بعد إعلان الانتداب، وتقاعد عن الخدمة عام ١٩٢٣ حيث عاد الى انكلترا وتوفي هناك عام ١٩٣٧، نجده فتحي صفوة، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد الحجاز)، مج ١، دار الساقى، بيروت، ط٢، ٢٠٠٠، ص ١١٥.١١٦.

(126) أرنولدت ويلسون، المصدر السابق، ص ٣٦٢.

(127) ج.ج لوريمر، المصدر السابق، ج ٦، ص ٣٦١٥.

(128) أرنولدت ويلسون، المصدر السابق، ص ٣٦٢.

(129) للمزيد ينظر: خالد ناصر الوسمي، المصدر السابق، ص ٢٥٧. ٢٥٨.

(130) جمال زكريا قاسم، دولة البوسعيد، المصدر السابق، ص ٢٨٧.

(131) أعتقل البرتغاليون من جراء هذه العملية (١١٤) عربياً من سكان صور، و (١٢) سفينة، و (٧٢٥) عبداً، في قاعدة شحن العبيد في الميناء، ومات عدد من الأسرى من جراء سوء المعاملة، وحكم على الباقيين بالسجن ومن بينهم ربابنة السفن المأسورة الذين ينتمون لمختلف المناطق العربية، ج. لوريمر، المصدر السابق، ج ٦، ص ٣٦١٦؛ روبرت جيران لاندن، المصدر السابق، ص ١٧٨.

(132) روبرت جيران لاندن، المصدر السابق، ص ١٧٨.

(133) صلاح العقاد، الاستعمار في الخليج الفارسي، المصدر السابق

ص١٥٢.

(134) حسين عبيد غباش، المصدر السابق، ص٢٦٣.

(135) محكمة لاهاي هي جهاز قضائي تابع للامم المتحدة، وتعود فكرة إنشاء تلك المحكمة الى نهاية القرن التاسع عشر في عام ١٨٩٩ وبداية القرن العشرين عام ١٩٠٧، عندما اقرت مؤتمرات السلام في لاهاي إنشاء محكمة دائمية للتحكيم بين الدول، عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج٦، ص٧٠.

(١٣٦) خالد ناصر الوسمي، المصدر السابق، ص٢٥٧.

(١٣٧) ويعود السبب لتحديد عام ١٨٩٢، الى انه يزامن الموعد الذي تقرر فيه تعديل نظام بروكسل الخاص بالتفتيش البحري ومكافحة تجارة الرقيق، حسين عبيد غباش، المصدر السابق، ص٢٦٦.

(١٣٨) فؤاد سعيد العابد، المصدر السابق، ج٢، ص٧١؛ صلاح العقاد، الاستعمار في الخليج الفارسي، المكتبة الانكلو مصرية، القاهرة، ١٩٥٦، ص١٥٣.

(١٣٩) خالد ناصر الوسمي، المصدر السابق، ص٢٦٠.

(١٤٠) حسين عبيد غباش، المصدر السابق، ص٢٦٦ . ٢٦٧.

(141) صلاح العقاد، الاستعمار في الخليج الفارسي، المصدر السابق، ص١٥٤.

(١٤٢) المصدر نفسه، ص٢٦٧.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب الوثائقية

. محمد بن عبدالله بن حمد الحارثي (اعداد وترجمة) ،موسوعة عُمان الوثائق السرية، مج الاول، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، ٢٠٠٧.
. سي يو اتجيسون ، مجموعة المعاهدات والتعهدات والسندات ذات العلاقة بالهند(البريطانية) والخليج والجزيرة العربية، ترجمة: عبد الوهاب عبد الستار القصاب ،بيت الحكمة، بغداد ٢٠٠١.

ثانياً: الموسوعات

عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة، ج ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١.

ثالثاً: الرسائل والإطاريح الجامعية

اسماعيل محمد حسن الجبوري، سياسة بريطانيا تجاه عمان(١٨٥٦ - ١٨٩١)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل ، ٢٠٠٣.
حازم عيسى حسن، سلطنة زنجبار وبريطانيا(١٨٦١-١٩١٤)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة اليرموك ،الاردن، ١٩٩٧،
رياض جاسم الأسدي، تطورات عُمان الداخلية وعلاقتها الخارجية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب ،جامعة بغداد، ١٩٨٨
- عبد الله بن ابراهيم بن علي التركي، تجارة الرقيق في سلطنة عُمان وموقف بريطانيا تجاهها(١٨٢٢ - ١٩٠٥)، أطروحة دكتوراة، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة أم القرى، ٢٠٠٠.
. مصلح محمد العيساوي ،حكم البوسعيد في زنجبار (١٨٥٦ - ١٨٨٨)،إطروحة

دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الأنبار، ٢٠١١.

- نصير محمود الجبوري، سياسة المانيا الاستعمارية تجاه أفريقيا والبحار الجنوبية (١٨٧١-١٨٩٠)، اطروحة دكتوراة (غير منشورة)، ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٠.

رابعاً:المصادر العربية والمعربة

. أحمد عبيدلي، الأمام عزان بن قيس (١٨٦٨ . ١٨٧١)، دار الحداثة ، ط ٢ ، بيروت، ١٩٨٤ .

- أرنولد ت . ويلسون، الخليج العربي، ترجمة : عبد القادر يوسف، مكتبة الامل، الكويت، ١٩٦٠.

. بدر الدين الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، ج ٢ ، ذات السلاسل، الكويت ، ط ٢ ، ١٩٨٤.

. بيا تريشه نيكولني، جزيرة زنجبار، التاريخ والاستراتيجيات في المحيط الهندي (١٨٥٦.١٧٩٩)، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٨.

- بيان عبيد العريض، تاريخ العلاقات العُمانية- الامريكية (١٩٧٠-١٩٩٥)، دار الجواهري، بغداد، ٢٠١٣، ص ٢٩.

. جاد طه، دور بريطانيا ومانيا في تفكيك سلطنة زنجبار، ضمن العلاقات

العربية الافريقية، تحرير: جمال زكريا قاسم، دار غريب، القاهرة، ١٩٧٧.

. ج.ج لوريمر، دليل الخليج (القسم التاريخي) ج ٦، ترجمة:ديوان أمير قطر، الدوحة، ١٩٦٧.

. جلال يحيي، التنافس الدولي في شرق افريقيا، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٥٩ .

- . جمال زكريا قاسم، دولة البوسعيد في عمان وشرق افريقيا (١٩٧٠.١٧٤١)، مركز زايد للتراث والتاريخ، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٠.
- ، دولة بو سعيد في عُمان وشرق أفريقيا (١٧٤١-١٨٦١) ، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٧.
- . - ، الخليج العربي (دراسة لتاريخ الامارات العربية المتحدة في عصر التوسع الاوربي الاول) (١٨٤٠.١٥٠٧) ، دار الفكر العربي، القاهرة ، ١٩٨٥
- .. ، الأستعمار البرتغالي واثره على العلاقات العربية الأفريقية، ضمن العلاقات العربية الافريقية، دار غريب ، القاهرة، ١٩٧٧
- ، الاصول التاريخية للعلاقات العربية الافريقية، مطبعة الجبلاوي ، القاهرة، ١٩٧٥.
- ، العرب والرق في افريقيا، ضمن مسألة الرق في افريقيا، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ، ١٩٨٩ ،
- . جهاد مجيد محي الدين، تجارة الرقيق في افريقيا، دار الكتب، بغداد، ١٩٨٦.
- . جون . ب كيللي، الخليج العربي (١٨٧٠.١٧٩٥)، ترجمة : محمد امين عبد الله، ج١، ج٢، وزارة التراث القومي والثقافة، ط٢، سلطنة عمان، ١٩٨٠
- حسين عبيد غياش، عمان الديمقراطية الاسلامية، دار الجديد، بيروت ، ١٩٩٧.
- . حميد بن محمد بن رزيق، الفتح المبين في سيرة السادة البوسعديين، عرض ودراسة: عبد الله محمد جمال الدين، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ١٩٩٨.

. خالد ناصر الوسمي، عمان بين الاستقلال والاحتلال، مؤسسة الشراع العربي، الكويت، ١٩٩٣.

- رجب حراز، بريطانيا وشرق أفريقيا من الاستعمار الى الاستقلال، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧١.

. روبرت جيران لاندن، عمان منذ ١٨٥٦ مسيراً ومصيراً، ترجمة: محمد أمين عبد الله، المطابع العالمية، ط٥، سلطنة عمان، ١٩٩٤.

. رودولف سعيد روث، السيد سعيد بن سلطان (١٧٩١.١٨٥٦)، ترجمة: عبد

المجيد حسيب القيسي، الدار العربية للموسوعات، ط٢، بيروت، ١٩٨١

. رأفت غنيمي الشيخ، أفريقيا في التاريخ المعاصر، أفريقيا في التاريخ

المعاصر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٣٣٩.

. زاهر رياض، استعمار أفريقيا، الدار القومية للطباعة، القاهرة، ١٩٦٥.

. صلاح العقاد، الاستعمار في الخليج الفارسي، المكتبة الانكلو

مصرية، القاهرة، ١٩٥٦.

. عايدة العزب موسى،، تجارة العبيد في أفريقيا، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة،

٢٠٠٧.

. عبد العزيز عبد الغني، السلام البريطاني في الخليج العربي (١٨٩٩. ١٩٤٧)،

دار المريخ، الرياض، ١٩٨١.

—، عُمان وامارات الساحل (دراسة في العلاقات التعاهدية)، مطبعة

الارشاد، بغداد، ١٩٧٨.

. عبدالله صالح الفارسي، ابو سعيديون، حكام زنجبار، ترجمة: محمد امين عبد

- الله، مطابع سجل العرب، ط٢، سلطنة عمان، ١٩٨٢.
- . عبد الكريم محمود غرابية، دراسات في تاريخ أفريقيا العربية (١٩١٨-١٩٥٨)، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، ١٩٦٠.
- . فاطمة صادق عباس ، تجارة عُمان الخارجية في عهد السيد سعيد بن سلطان (١٨٥٦.١٨٠٦)، دار ضفاف، بغداد، ٢٠١٣ ،
- غانم محمد رميض العجيلي ، عُمان والسياسية البريطانية في شرق أفريقيا (١٨٠٦.١٨٦٢) ، الدار العربية للموسوعات ، ٢٠١٣.
- فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨١.
- ، سياسة بريطانيا في الخليج العربي (١٨٥٣-١٩١٤)، ج٢، ذات السلاسل، الكويت ، ١٩٨٤، ص٧٠.
- . مديحة أحمد درويش، سلطنة عُمان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، دار الشروق، جدة، ١٩٨٢.
- نجده فتحي صفوة، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد الحجاز)، مج١، دار الساقى ،بيروت ، ط٢، ٢٠٠٠.
- هولنجزوروث، زنجبار (١٨٩٠-١٩١٣)، ترجمة:حسن حبشي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨.
- . وندل فيليبس، تاريخ عُمان، ترجمة:محمد أمين عبدالله، وزارة التراث القومي والثقافة، ط٢، سلطنة عُمان، ١٩٨٣ .
- خامساً:المصادر الاجنبية**

Hallett, Robbin, Africa to 1875, Amodem History, The university of Michigan, 1970.

Jahn Gray, History ot Zanzibar from the middle Ages to 1856, London 1962.

Nicholls, C. S, the Swahili coast, Politics, Deplomacy and trade on the East –Africa Littoral (1797–1856) , London 1971.

Zoe Marsh &G.W.King North,Introduction to the History of East Africa,University press,Cambridge1957.

سادساً:الدوريات

. اسماعيل أحمد ياغي، العلاقات البريطانية العُمانية، الدارة (مجلة)، السنة السادسة، العدد ١٣، الرياض، ١٩٨١.

. بنيان سعيد تركي، الغاء الصفة القانونية للرق في سلطنة زنجبار العربية ١٨٩٧، حوليات كلية الاداب، جامعة الكويت، ١٩٩٣.

- بيتر فاين ، السيطرة البرتغالية، تراث عمان (مجلة)، دار ايميل، سلطنة عُمان، ١٩٩٨.

- عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن، بريطانيا وتجارة الرقيق في الخليج العربي وشرق أفريقيا، مجلة كلية الاداب، جامعة الامارات ، العدد الاول، ١٩٨٥.

- جاسم محمد شطب ، النفوذ البريطاني وتجارة الرقيق في الخليج العربي في

معاهدة إلغاء تجارة الرقيق لعام ١٨٧٣ وتداعياتها على سلطنتي زنجبار ومسقط.....

القرن التاسع عشر، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، مج ١٠، العدد الثاني
٢٠١٢.

- محمد حسن العيدروس، السلطان سعيد والعلاقات العربية والافريقية، المؤرخ
العربي (مجلة)، العدد ٣٧، السنة الرابعة عشر، ١٩٨٨، بغداد، ص ٢٤.

(57)
(69)

(98)